

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله وسلّم وبارك على خير خلقه ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد .
فبعد هذه الرحلة المضنية في دراسة المسائل المجمع عليها أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يأتي :

- هذه الدراسة تمثل أعلى لغات العرب التي تكاد تكون القاسم المشترك في لسانهم نثرا و شعرا ، كما أنها تمثل المذهب المحكم الذي لا يقبل التأويل عند أهل العربية حيث لا ينال منه اختلاف مختلف أو خروج خارج على الإجماع .
- تعدد إجماعهم على الشيء الواحد من نواح متعددة أيضاً كإجماعهم على تركيب "هلم" ، وكإجماعهم أيضاً على بنائها على الفتح .
- بعض الخلافات النحوية لا يعتد بها حيث لا يعضدها قياس ولا يقويها سماع ، فلذلك يحكي العلماء الإجماع مع وجود مثل هذا الخلاف ، كما أنه لا يلزم نقض الإجماع بمخالفة الآحاد ، وهذا معمولٌ به في الشرعيات .
- أن بعض العلماء قد يردّ إجماعاً يحكيه ثلة من العلماء لكونه يخالف ما يرى ، ثم يحتج بالإجماع في مسائل أخرى مع وجود الخلاف .
- ظهر بجلاء دقة النحويين وتثبتهم عند حكاية الإجماع لئلا يوجد في المسألة خلاف .

- أنهم قد يجمعون على الحكم النحوي ثم يختلفون في علته ، وقد يجمعون على شيء ثم يختلفون في شيء من توابعه كما في اتفاقهم على رفع المضارع عند تجرده ، ثم اختلفوا في رافعه ، واختلافهم هذا لا طائل تحته .

- أن من الخلاف خلافاً لا ينبغي الاشتغال به ؛ فلا ينبغي عليه حكمٌ في كيفية التكلم كما في المسألة السابقة وغيرها ، يقول ابن الحاج : \$ مسائل الخلاف في هذه الصناعة قسمان : قسم ينبي عليه حكمٌ ما في كيفية التكلم فهو الذي يجب الاعتناء به ، وقسم لا ينبي عليه إلا أمرٌ اصطلاحي ، وهو فضولٌ وبطالة ، واشتغالٌ بما لا

يعني ... وأشد من الاشتغال به اعتقاد أن ذلك منهم ضروري ، موصل إلى معرفة حقيقة ، مكسب علماً بكلام العرب" (١) .

- أن من أسباب الخلاف التي تعيق الإجماع تعدد أقوال العالم الواحد في المسألة الواحدة ، فيقول فيها بقول في أحد كتبه ثم يخالفه في كتاب آخر ، ومن ذلك رأي ابن هشام في رافع المضارع .

- أن من أسباب نصب الخلاف في بعض المسائل عدم الانتباه للتفصيل الذي ذهب إليه بعض العلماء ، فيذكر أنه خالف في المسألة مطلقاً ، كما في مسألة كسر همزة "إن" بعد القسم ، فذكر أن بعضهم أجاز الفتح مطلقاً ، والصحيح أنه أجاز في حالة دون الأخرى فيكون رأيه موافقاً للإجماع .

وكما في مسألة فعلية "عسى" فذكر أن بعضهم يقول بحرفيتها مطلقاً مع أنه فصل ، فذكر أنها تكون فعلاً إلا إذا اتصل بها ضمير نصب ..

وكما في مسألة منع ما سمي به من صيغة منتهى الجموع كمساجد فنسب إلى الأخص أنه يصرفه ، والحق أنه يفرق بين ما كان أصله أعجمياً وغيره .

- وقد يكون نصب الخلاف راجعاً إلى تنويع وتفريع لم يُتنبَّه إليه ، فينقل الخلاف .

- بعض العلماء قد يذكر الإجماع على المسألة في غير مظاهرها ، وذلك لحاجته إلى قياس المسألة المختلف فيها على مسألة اتفق عليها ، فيفرع إلى ذكر الإجماع ، مع أنه لم يذكره في الموطن الأصلي للمسألة .

- لقد عرضت جميع المسائل المتفق عليها أو التي حكي فيها الإجماع - ما استطعت - على أسلوب القرآن الكريم ، إذ هو في المكان الأسمى من الفصاحة ، وعلى ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خصوصاً ما اتفق العلماء على الاحتجاج به منه كألفاظ الأدعية والأذكار وغير ذلك ، ثم على أشعار العرب في الدواوين المختلفة . ، وقد عثرت - بحمد الله - على جملة من الشواهد الشعرية لم

(١) تحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وأبي إسحاق للمكناسي ٢٩٢/١ .

تذكر في كتب النحو — فيما اطلعت عليه — تؤيد بعض القواعد أو تعضد بعض الآراء كما في ذكر الخبر بعد "لولا" إذ لحن النحويون أبا العلاء في قوله :

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْعِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَاً

واجتهدوا في تأويل ما ورد من الأحاديث ، فوجدت ما يؤيد ذكر الخبر من الأشعار في عصور الاحتجاج .

- ومن النتائج المتحققة في هذا البحث تصحيح نسبة كثير من الأقوال إلى أصحابها ، فبينت آراءهم الصحيحة من كتبهم أو ممن نقل عنهم وهو أقرب إليهم من غيره بأن يكون تلميذاً له ، أو عصره قريباً من عصره . وأن هذا اللبس في نسبة تلك الأقوال كان سبباً في نصب الخلاف في بعض المسائل ، مع أن بعضهم يذكر أن في المسألة إجماعاً ، وعند التحقيق يتبين أن ذلك العالم لم يخرج عن رأي الجماعة ، وذلك في مسائل كثيرة كما في مسألة فعلية عسى فقد نسب ابن هشام إلى ابن السراج ، وأبي علي الفارسي القول بحرفيتها وعند الرجوع إلى كتبهما تبين أنهما يقولان بفعاليتها .

- و نسب ابن الخباز إلى ابن الدهان القول بإعراب المضارع المتصل بنون التوكيد ، وفي كتابه الفصول تصريح بالبناء .

- ونسب ابن جني إلى المبرد والأخفش القول ببناء جمع المؤنث السالم ، ولم يصح ذلك عنهما .

- وكذلك القول ببناء الجمع والمثنى المنسوب إلى الزجاج .

- نسب أبو حيان إلى أبي علي الفارسي بأن الثاني من الخبرين في قولهم الرمان حلواً حامض ، متحمل الضمير ، والثاني خال منه ، والذي في كتبه خلاف ذلك .

- كما نسب الرضي إلى الكوفيين إيجاب النصب في نحو : الصوم يوم الجمعة ، والصحيح أنهم يميزونه مع الرفع .

- ونسب إلى الأخفش منع دخول الفاء على خبر "إن" إذا كان متضمناً معنى الشرط والصحيح أنه يميزه كما نص على ذلك في المعاني .

- وذكر ابن هشام أن أول من ذهب إلى أن "ليس" حرف ابن السراج ، وليس بصحيح فقد صرح بأنها فعلٌ مستدلاً على ذلك بدخول ضمائر الرفع عليها ، وكذا تاء التانيث .

- ونسب الزجاجي أيضاً القول بحرفيتها إلى الفراء ولا يصح .

- ونسب الرضي إلى المبرد القول بإعمال "ما" إذا زيدت بعدها "إن" وكلامه صريح بعدم الإعمال ، إلى غير ذلك من الآراء كما هو مسطور في البحث .

- أن بعض النحويين ينقل في بعض المسائل خلافاً بين البصريين والكوفيين ، أو داخل المدرسة الواحدة ، والصحيح أنه لا خلاف في المسألة بل هما لهجتان مسموعتان لبعض العرب ، فهذه يقول بها قوم ، وتلك يقول بها آخرون ، وهذا من تنوع اللغة واتساعها ، كما هو حاصل في بعض القراءات القرآنية ولم يقل أحدٌ إن فيها خلافاً ، وقد أشرت إلى هذه المسائل في مواضعها ، وأن العلماء لو سلكوا هذه الطريقة لانتفى كثير من الخلاف .

- أن مقاصد المتكلمين لها أثرٌ في الإعراب والحكم ، كما في مسألة نصب المضارع ورفعها في نحو "ما تأتينا فتحدثنا" وكما في بعض مسائل الممنوع من الصرف .
- ومن الظواهر النحوية في هذه الدراسة :

- تغيير الحكم النحوي بالأمر العارض ، من ذلك النقل من الوصفية إلى الاسمية كحمراء إذا سمي بها جمعت جمع مؤنث وإذا بقيت على أصلها الوصفية جمعت جمع تكسير ، وكالنقل من الجمادات إلى العقلاء نحو كلمة صخر تجمع جمع تكسير إذا بقيت على أصلها فيقال فيها : صخور كقلب وقلوب ، وإذا سمي بها العاقل قالوا فيها صخرين وصخرون .

- الإشباع ظاهرة عربية ورد بها الكلام الفصيح وهو مطل الحركات القصيرة كالضمة والكسرة والفتحة حيث يتولد عن الضمة الواو نحو : "فأنظُرُ" يريد : فأنظر ، وتتولد عن الكسرة الياء كقراءة بعضهم : (ملكي يوم الدين) وتتولد عن الفتحة الألف نحو : "بمنتزح" يريد : "بمنتزح".

- وجود المشترك اللفظي في العربية من ذلك استعمالهم (قد) حرفا واسما ، وكذلك استعمالهم ضمير الفصل وضمير الشأن اسمين تارة وحرفين أخرى .
- عناية العربية بالرتبة تقديمًا وتأخيرًا ، وذلك كالترتيب بين الضمير ومفسره وبيان الاتفاق والاختلاف بينهما في النوع تذكيرا وتأنيثا ، ولم يكسر القياس في ذلك إلا ضمير الشأن فإنه يفسر بجمله بعده ، وغيره لا يفسر في الغالب إلا بمفرد قبله .
- ومن الظواهر الشائعة التعويض وهو تارة يكون بتشديد حرف عوضا عن محذوف ، كتشديد النون في "هاذين" و "هاتين" و "الذنين" و "اللّتين" حال الرفع كثيرا ، وتشديد عين ما حذفت لامه اعتباطا عوضا عنها نحو "يد" و "غد" و "أب" و "حم" ، كما يكون بالمد الطويل في نحو (الضالين) و (العادين) عوضا عن التخلص من التقاء الساكنين كما يكون عوضا بـ "ما" كما في نحو : (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)
- ومن الظواهر أيضا التجانس بين الكلمتين كالتجانس بين التابع والمتبوع في الإعراب ، وبين النعت والمنعوت تعريفا وتأنيثا وتذكيرا ، وإفرادا وتشنية وجمعا ، وكذلك بين الشأن بين البيان والمبين ، لأن البيان في الجوامد أخو النعت في المشتقات .
- والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً كما يحب ربنا ويرضى .